



دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين

دول اتحاد المغرب العربي

بن طيرش عطاءالله

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية

Atallah84@yahoo.fr

ملخص -

تعد تجربة اتحاد المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا، وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الجغرافية، التاريخية، الدينية، الاقتصادية، الثقافية،...) لقيام هذا التكتل، لكن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامه و تفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة، ومن أجل ذلك سنقوم في هذه الدراسة بدراسة إمكانيات التكامل التجاري بين بلدان المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) عن طريق دراسة المزايا النسبية الظاهرة RCA لها وتغيراتها في الفترة الممتدة ما بين 2011 إلى غاية 2015 (باستعمال قاعدة البيانات UNCOMTRADE لمركز التجارة الدولية)، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى أمانة اتحاد دول المغرب العربي لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، لكن إلى يومنا هذا لا يزال هيكل التجارة بين دول المغرب العربي منحازا إلى الدول الأوروبية، ومن ثمة يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول المغربية، لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها بعضا، ويضعف قدراتها التفاوضية مع التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما أنه توجد العديد من

العوائق التي تضعف المبادلات التجارية لدول الاتحاد، بحيث تعد المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الصرح العربي المغاربي.
الكلمات المفتاحية -

تكامل اقتصادي، اتحاد المغرب العربي، تكامل إقليمي، مزايا نسبية ظاهرة، تجارة بينية مغاربية.

Studying The Possibility Of Economic Integration Between The Arab Maghreb Union

Abstract -

The Experience Of The Arab Maghreb Union Is One Of The Important Experiences In The Field Of Regional Integration In The North African Region, And Despite The Availability Of Local Factors (Political, Geographic, Historical, Religious, Economic, Cultural ...). And To Respond To The Challenges Facing The Region. For This Purpose, We Will Study The Possibilities Of Trade Integration Between The Five Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, Mauritania)) By Studying The RCA And Its Changes During 2011 To 2015 (Using The UNCOMTRADE Database Of The International Trade Center). In This Study, We Found That Despite The Efforts Made At The Level Of The Secretariat Of The Union Of Arab Maghreb States To Develop Intra-OIC Trade, But Until Today The Structure Of Trade Between The Arab Maghreb Countries Is Still Biased Towards The European Countries. Hence, This Structure Works Against The Interests Of The Maghreb Countries, Because It Not Only Hinders Development And Development Activities But Also Imposes Barriers To Trade Cooperation Activities And Economic Integration Attempts. And Weaken Its Negotiation Ability With The European Economic Conglomerate, And That There Are Many Obstacles That Weaken The Trade Of The Countries Of The Union, So Are The Political Problems Of The Most Important Obstacles That Limit The Arab Maghreb Edifice.

Keywords-

Economic Integration, The Arab Maghreb Union, Regional Integration, Revealed Comparative Advantages RCA, Intra-Maghreb Trade.

مقدمة -

في ظل التطورات العالمية الجديدة من عولمة وانفتاح الأسواق وتحريم التجارة العالمية، ينبغي على الدول المغربية أن تحقق نجاحات تنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض تحديات عدة تتمثل بشكل أساسي في تغيير المزايا التنافسية التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية حقيقية تمكنها من الاستفادة من الطاقات المتوفرة وإعادة هيكلة الجزء الضعيف منها والتحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية إلى التوجه الخارجي بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها القطاعات المغربية المنافسة في الأسواق الخارجية.

ولدى البلدان المغربية الكثير من المقومات الاقتصادية، كالموارد البشرية والثروات الطبيعية الكبيرة التي تمكنها من إنشاء بنى إنتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتجات والخدمات، وهو ما يظهر إمكانية قيام كتلة اقتصادي مغربي إقليمي يزيد من قدراته التفاوضية مع باقي التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، لكن إلى يومنا هذا لا يزال هيكل التجارة بين الدول المغربية منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الإنتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية، ومن ثمة يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول المغربية، لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها البعض.

انطلاقاً مما سبق فإنه من الجدير بالدراسة معرفة ما إذا كانت دول اتحاد المغرب العربي لديها المتطلبات الأساسية لإطلاق عملية تكامل ناجحة بالنظر لوجود بعض التشابه في البنى الاقتصادية واختلاف في المميزات الاقتصادية والتجارية، وهو ما تثبته صادرات وواردات دول الاتحاد المدروسة في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي: هل تساهم حركة التجارة البينية المغربية في المساعدة على إقامة الصرح المغربي العربي المنشود؟

وقصد الإجابة عن أهم المعالم الرئيسية للإشكالية الرئيسية المطروحة
آنفا، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:
المحور الأول- التكامل الاقتصادي: مفاهيم ومراحل؛
المحور الثاني- مقومات التكامل في اتحاد المغرب العربي؛
المحور الثالث- معوقات تكامل اتحاد المغرب العربي؛
**المحور الرابع- الدراسة التطبيقية لمعطيات التكامل بين دول اتحاد المغرب
العربي UMA.**

المحور الأول- التكامل الاقتصادي: مفاهيم ومراحل
عرفت العشريتان الأخيرتان تزايدا كبيرا في عدد التكتلات الاقتصادية
بين عدة مجموعات من الدول عبر العالم، فالتكامل يخلق إمكانيات إضافية
لبنية تنافسية أكبر للتجارة الخارجية، وذلك عن طريق إزالة العوائق ودفع
الاستثمار في الدول الأعضاء من مصادر داخلية وخارجية، إن السوق الأوسع،
النتاج عن التكامل يقلص الأخطار وحالة عدم التأكد عند المنتجين، مما يجعل
المستثمرين الأجانب يفضلون الإنتاج داخل منطقة التكامل كطريقة لتجنب
إقصائهم عن طريق الحواجز التعريفية المرتفعة الموحدة خارجيا.¹

أولا- مفهوم التكامل الاقتصادي:

- التكامل الاقتصادي، هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب
اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق
بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع
الدول الأعضاء، مثل: إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه
الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية
حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي،
وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري
مع الدول خارج الإتحاد الاقتصادي.²

- التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها
دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما
بينها والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو
مرتفع، كما يتضمن التكامل الاقتصادي العناصر التالية:

✓ إنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية؛
✓ إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة؛
✓ يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.³

- التكامل الاقتصادي هو نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات دول الأطراف طبقاً لتخطيط تنموي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندونها بما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها.⁴

ثانياً- أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، وسوف نتناول كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بالتحليل، وذلك على النحو الآتي:

1- منطقة التجارة التفضيلية:

ويقصد بها منح الأفضليات التجارية للشركاء، ومن الأمثلة على اتفاقية التجارة التفضيلية، الاتفاق لومي بين بلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، التي تتعلق أساساً بالمنتجات الزراعية.⁵

2- منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة كل بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة (الصادرات والواردات) بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء، من أهم صور مناطق التجارة الحرة "النافتا".⁶

3- الاتحاد الجمركي:

ما يميز هذا الشكل هو إزالة كافة الرسوم الجمركية وجميع أصناف التمييز والحوافز الأخرى على التجارة بين أعضاء الاتحاد، إضافة إلى تنسيق

السياسات التجارية اتجاه بقية العالم، ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.⁷

4- السوق المشتركة:

تمثل السوق المشتركة المرحلة الثالثة للتكامل الاقتصادي، حيث يتم فيها إضافة إلى إلغاء كل الحواجز والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات التجارية الخارجية، إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، وهكذا في هذه المرحلة تتضاعف فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج فيها عن حالة الاتحاد الجمركي، وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تنسيق السياسات الضريبية والنقدية والإنتاجية لا بد أن يظهر تفاوتاً في درجة الاستفادة بين دول الاتحاد حيث تستفيد الدول ذات مناخ الاستثمار الجذاب وذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الدول ذات المخاطر الأقل.⁸

5- الاتحاد الاقتصادي:

هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة دول تتسع فيه إجراءات التعاون الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.⁹

6- التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الاقتصادي):

يعتبر أقوى صورة من صور التكامل، وهو أعلى درجات التكامل على الإطلاق، فضلاً عن التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء، فإنه يتضمن كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والجبائية ما بين هذه الدول، إضافة إلى توحيد السياسات الخاصة بالبيئة والهجرة، كما يتضمن أيضاً إقامة سوق فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة، وبتابع المراحل السابقة، يتحقق التكامل الاقتصادي التام، وهو آخر درجة يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي.¹⁰

المحور الثاني- مقومات التكامل في اتحاد المغرب العربي

أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا) في فيفيري 1989، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغربية، استنادا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية، هي كالآتي:

أولا- المقومات السياسية:

يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية، فالاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه إلى أكثر من 90 مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو 6 ملايين كيلو متر مربع، هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسيا بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك، مما ولد ورسّخ فكرة الاتحاد؛ سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة؛ ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية.¹¹

ثانيا- المقومات الاقتصادية:

يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها، وإمكانيات سياحية هائلة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز، ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع إحتياطي للغاز في العالم، وتعتبر أكبر ثاني مصدر له، وتمثل الدولة 14 في قائمة أكبر ملاك إحتياطي النفط العالمي، ويضم المغرب العربي عدد سكان كبير مما يشكل سوقا إستهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرة الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية لهذه الصناعات، ولقد حققت الدول المغربية خلال السنوات الأخيرة إستقرار ملحوظا في أوضاع اقتصادياتها الكلية، تضخم منخفض، إستقرار في أسعار صرف العملات، إحتياطات خارجية كافية، فوائض

في موازين المدفوعات، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبياً، الظروف الملائمة المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.¹²

ثالثاً- المقومات الثقافية:

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي، إلا أن اللغة العربية تعدّ لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافى الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للمجموعة المغربية يعود إلى العصر القديم، قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لعدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

كما يعدّ المغرب العربي أنموذجاً للتلاقي بين الثقافات والأجناس، على أساس من التآخي والوثام في إطار الدين الواحد، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية للاتحاد، على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد، من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أسهل بين شعوبها، وهو ما يسهل من إقامة أساس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي.¹³

المحور الثالث- معوقات تكامل اتحاد المغرب العربي:

إلى جانب مقومات التكامل في المغرب، فإنه هناك العديد من العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى طغيان الخلافات السياسية الثنائية، والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الجهوي.

1- الخلافات الثنائية:

تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتصعيد والخلافات، وهذه الخلافات ناتجة عن تناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات

الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية.

2- قضية الصحراء الغربية:

إن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17/02/1989 في مراكش بالمغرب، جاء بعد إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر في 06/05/1988، هذه العودة التي شكلت تغييرا مهما في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه، ومنذ 1975 تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء الغربية، إن مشكل الصحراء كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، ويعيق المسيرة الوندوية للاتحاد.

3- قضية لوكيري:

كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن ليبيا أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في جانفي 1992 على القرار 731، ثم القرار 748، لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة إلى المسّ بأمن دول اتحاد المغرب العربي، فكان ردّ فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي، هو أولا: التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيا: إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية، وتكريس توجه جديد في سياساتها الخارجية نحو القارة الأفريقية، كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، احتجاجا على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقاتها السياسية مع الكيان الصهيوني.¹⁴

المحور الرابع- الدراسة التطبيقية لمعطيات التكامل بين دول اتحاد المغرب

العربي UMA:

هنا في الدراسة التطبيقية سنحاول إيجاد القطاعات أو المنتجات المتكاملة ضمن بلدان اتحاد المغرب العربي، من خلال استعمال مؤشر المزايا النسبية الظاهرة RCA، حيث يمكن أن نحكم على آفاق نجاح مشروع التكامل الاقتصادي في بلدان اتحاد المغرب العربي UMA، خلال هذه الدراسة سنستعمل معطيات التجارة الدولية الخاصة بـ: 5 دول هي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا،

موريتانيا) المكونة لاتحاد المغرب العربي، خلال الفترة 2011- 2015 بخصوص الصادرات والواردات، وكذا المعطيات الخاصة بمؤشر المزايا النسبية الظاهرة خلال الفترة 2011- 2015، وذلك لأهم المنتوجات التي تصدرها دول اتحاد المغرب العربي، وتم اختيار هذه السنوات حسب توفر المعطيات بالنسبة لجميع دول اتحاد المغرب العربي، وذلك من قاعدة البيانات التي يوفرها مركز التجارة العالمي ITC (بناء على إحصائيات UN COMTRADE) وفق نظام HS (النظام المتناسق) لتصنيف السلع عند رقمين.

أولاً- مؤشر المزايا النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage

وقدم مفهوم الميزة النسبية الظاهرة من خلال الاقتصادي B, Balassa، في سنة 1965،¹⁵ والذي يفترض أن التبادلات الدولية تقوم على فوارق في التكلفة ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها، وبالتالي المعطيات المتوفرة حول النتائج التجارية تسمح بقياس الميزة النسبية الظاهرة. كلما كانت النتائج النسبية لبلد ما كبيرة في صادرات منتج ما، كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة في هذا المنتج كبيرة. وهناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة، والأكثر استعمالاً في الدراسات التجريبية تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية (العالم مثلاً)، في هذه الحالة يعطى المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$RCA_k(i, w) = \frac{X_k(i) / TX(i)}{X_k(w) / TX(w)}$$

حيث:

$RCA_k(i, w)$: الميزة النسبية الظاهرة لبلد i مع العالم w من أجل المنتج k ؛

$X_k(i)$: صادرات البلد i للعالم w من المنتج k ؛

$X_k(w)$: صادرات العالم w من المنتج k ؛

$TX(i)$: الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم؛

$TX(w)$: الصادرات الكلية للعالم.

بحيث تتراوح قيمة الميزة النسبية الظاهرة ما بين 0 وما لانهاية نظريا، وإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، فمعناه أن البلد لديه ميزة نسبية ظاهرة في المنتج المعني، وهو ما يعني أن حجم صادرات هذه السلعة في الصادرات الكلية للبلد المعني أكبر من المعدل العالمي.¹⁶

وقبل الشروع في تطبيق مؤشري الاندماج IIT والمزايا النسبية الظاهرة RCA، سنذكر بعض المعطيات العامة المتعلقة بدول اتحاد المغرب العربي UMA، خلال سنة 2015، وذلك وفق الآتي:

الجدول رقم 01: مؤشرات دول اتحاد المغرب العربي خلال سنة 2015

موريتانيا	ليبيا	المغرب	تونس	الجزائر	
4.1	6.3	34.4	11.1	39.7	عدد السكان (مليون)
1.025.520	1.759.540	710.850	162.150	2.381.741	إجمالي المساحة km^2
1.2	5.5	2.9	3.7	4.15	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ت ق ش \$ ج)
5.02	34.5	100.4	41.2	164.78	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
1.6	5.9	34.1	17.3	38.8	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)
2.5	27.3	48.13	22.03	60.6	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)
138	-	72	92	87	الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية GCI (140)

Source : ج: تعادل القوى الشرائية دولار أمريكي جاري \$ت ق ش

- <http://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

- World Economic Forum , The Global

Competitiveness Report_2014_2015, P: 07.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر جاءت في المرتبة الأولى

من حيث عدد السكان، ثم تلتها المغرب وأخيرا موريتانيا، بحيث أن عدد سكان دول

UMA يساوي في سنة 2015 أكثر من 95 مليون نسمة، كما أن الجزائر تحتل

المرتبة الأولى من حيث المساحة، ثم ليبيا وأخيرا تونس، بحيث تقدر المساحة الإجمالية للدول الاتحاد بأكثر 06 ملايين كم²، كما نلاحظ أن ليبيا هي الأحسن من حيث الدخل الفردي 5.5 متبوعة بالجزائر ب 4.15 وتأتي موريتانيا في الأخير ب 1.2، أما من الناتج المحلي الإجمالي الجزائر هي السوق الأوسع ب 164.78 مليار دولار أمريكي متبوعة بالمغرب ب 100.4 مليار دولار فيما تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة ب 5.02 مليار دولار، أما من حيث الصادرات والواردات فتحتل الجزائر المرتبة الأولى 38.8 مليار دولار و 60.6 مليار دولار على التوالي، وموريتانيا في المرتبة الأخيرة ب 1.6 مليار دولار و 2.5 مليار دولار على التوالي،¹⁷ وأما فيما يخص مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015، فإن المغرب تبدوا هي الأحسن مقارنة بباقي دول اتحاد المغرب العربي باحتلالها المرتبة 72 من بين 140 دولة شملها تقرير التنافسية متبوعة بالجزائر في المرتبة 87 وأخيرا موريتانيا في المرتبة 138.¹⁸

الجدول رقم 02: الصادرات والواردات البيئية لدول اتحاد المغرب العربي خلال

الفترة 2011 - 2015

2015	2014	2013	2012	2011	
4.02	5.05	4.34	4.08	3.4	قيمة الصادرات البيئية (مليون دولار أمريكي)
3.5	4.4	3.1	2.5	2.7	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)
2.58	4.36	3.78	3.54	2.78	قيمة الواردات البيئية (مليون دولار أمريكي)
2.2	2.8	2.6	2.6	2.3	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 240.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصادرات البيئية لدول اتحاد المغرب العربي قد انخفضت في سنة 2015 بنسبة 20.4%، وكذلك بالنسبة للواردات البيئية لدول اتحاد المغرب العربي قد انخفضت بنفس النسبة المئوية في سنة 2015، وبخصوص الأهمية النسبية للتجارة البيئية في التجارة الإجمالية لدول اتحاد المغرب العربي وعلى الرغم من أن دول اتحاد المغرب العربي تشتمل على دول تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة التجارية والتصديرية مثل: المغرب وتونس، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البيئية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية.¹⁹

الشكل رقم 01: واردات الجزائر من دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد تونس أهم الموردين للجزائر في سنة 2015 بقيمة 457.6 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 215.18 مليون دولار، وليبيا بقيمة 8.13 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 33 ألف دولار أمريكي.²⁰

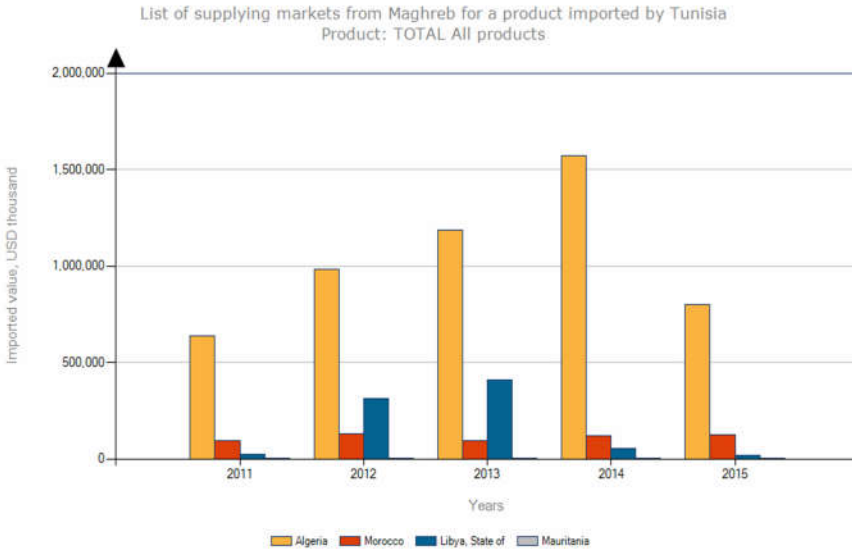
الشكل رقم 02: صادرات الجزائر إلى دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن الجزائر ووجهت سنة 2015 مثلا أكبر قدر من صادراتها إلى تونس بقيمة 846.02 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 629.9 مليون دولار، فموريتانيا بقيمة 57.05 مليون دولار وأخيرا ليبيا بقيمة 22.5 مليون دولار أمريكي.

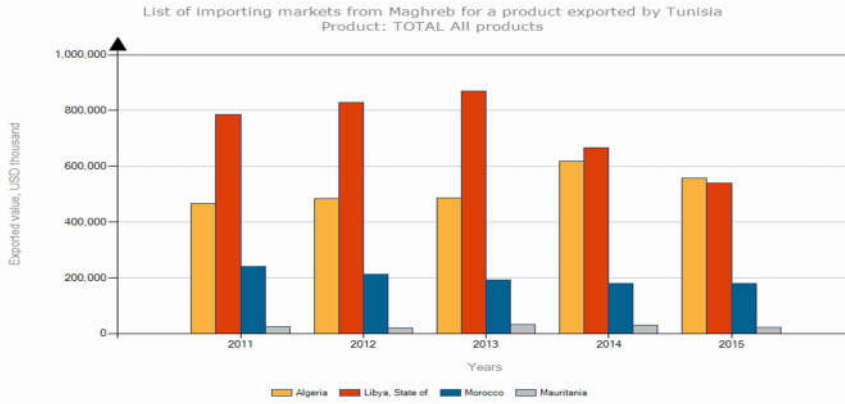
الشكل رقم 03: واردات تونس من دول UMA خلال الفترة 2011-2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد الجزائر أهم الموردين لتونس في سنة 2015 بقيمة 801.32 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 126.72 مليون دولار، وليبيا بقيمة 19.45 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 2.21 مليون دولار أمريكي.

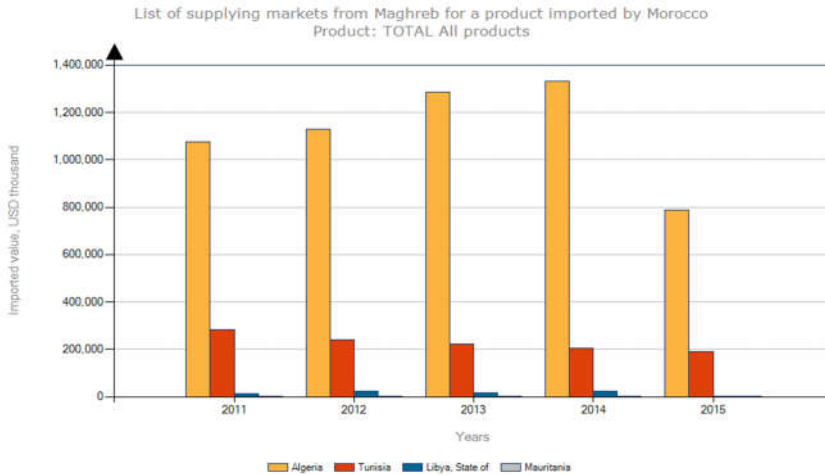
الشكل رقم 04: صادرات تونس إلى دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن تونس وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 558.16 مليون دولار أمريكي ثم تليها ليبيا بقيمة 540.04 مليون دولار، فالمغرب بقيمة 180.1 مليون دولار وأخيراً موريتانيا بقيمة 21.9 مليون دولار أمريكي.

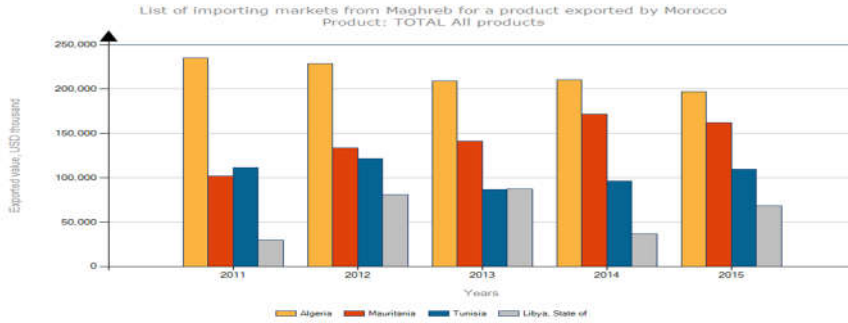
الشكل رقم 05: واردات المغرب من دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد الجزائر أهم الموردين للمغرب في سنة 2015 بقيمة 788.52 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 189.4 مليون دولار، وليبيا بقيمة 3.5 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 633 ألف دولار أمريكي.

الشكل رقم 06: صادرات المغرب إلى دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن المغرب وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 169.9 مليون دولار أمريكي ثم تليها موريتانيا بقيمة 162.2 مليون دولار، فتونس بقيمة 109.3 مليون دولار وأخيراً ليبيا بقيمة 68.3 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم 07: واردات ليبيا من دول UMA خلال الفترة 2007 - 2010

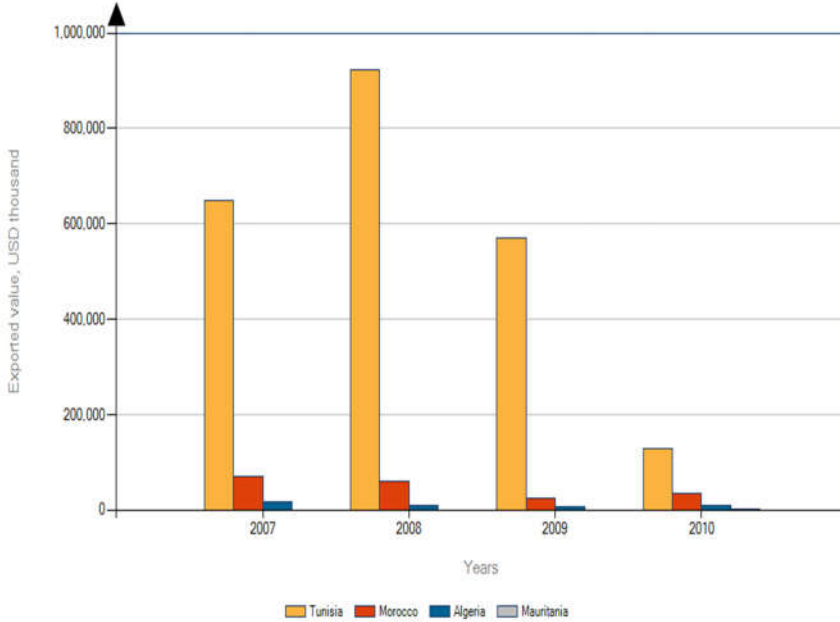


Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد تونس أهم الموردين لليبيا في سنة 2010 بقيمة 384.8 مليون دولار أمريكي ثم تليها الجزائر بقيمة 25.5 مليون دولار، والمغرب بقيمة 22.14 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 466 ألف دولار أمريكي.

الشكل رقم 08: صادرات ليبيا إلى دول UMA خلال الفترة 2007 - 2010

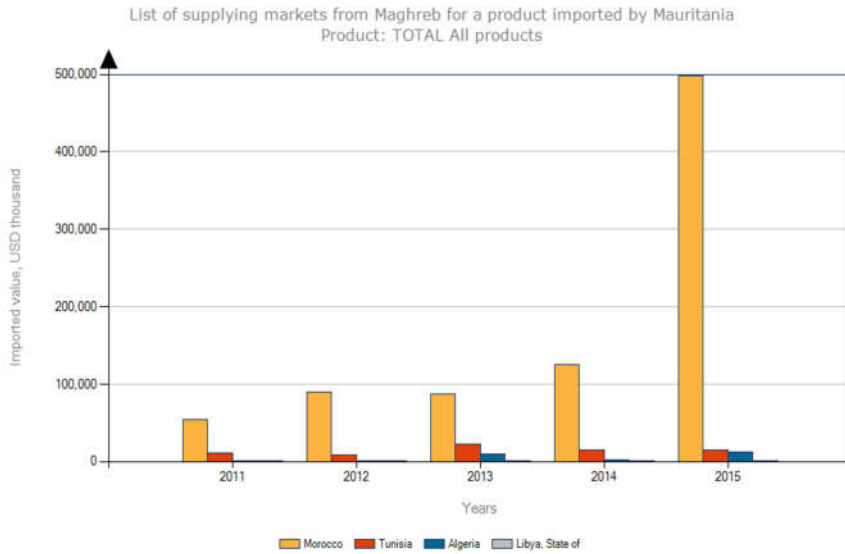
List of importing markets from Maghreb for a product exported by Libya, State of
Product: TOTAL All products



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن ليبيا وجهت سنة 2010 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى تونس بقيمة 129.5 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 35.9 مليون دولار، فالجزائر بقيمة 9.7 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 24 ألف دولار أمريكي.

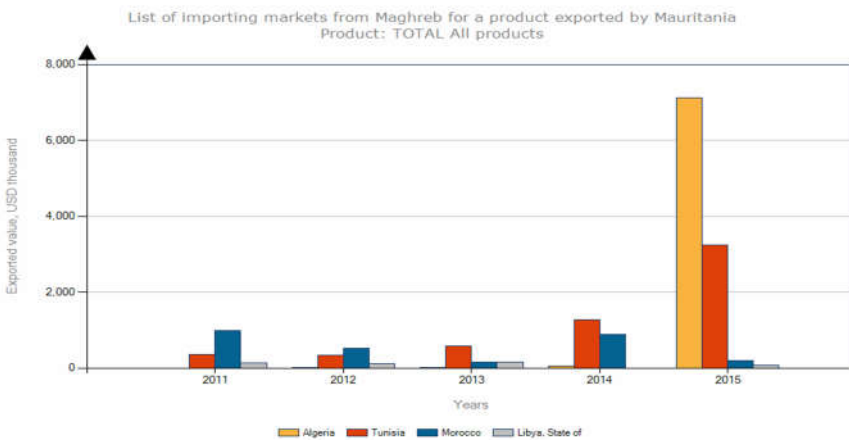
الشكل رقم 09: واردات موريتانيا من دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد المغرب أهم الموردين لموريتانيا في سنة 2015 بقيمة 498.07 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 14.4 مليون دولار، والجزائر بقيمة 11.8 مليون دولار وأخيرا ليبيا بقيمة 248 ألف دولار أمريكي.

الشكل رقم 10: صادرات ليبيا إلى دول UMA خلال الفترة 2011- 2015

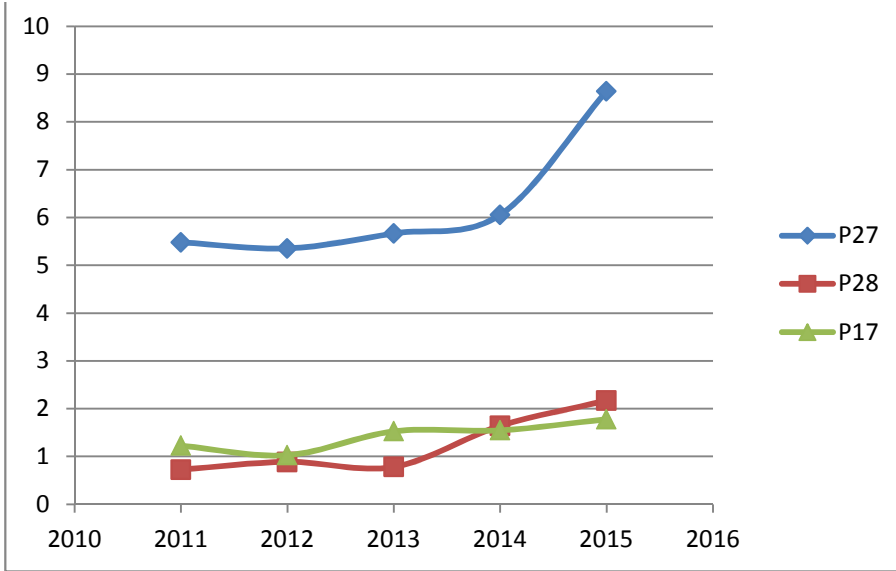


Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن موريتانيا وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 7.11 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 3.25 مليون دولار، فالمغرب بقيمة 201 ألف دولار وأخيراً ليبيا بقيمة 68 ألف دولار أمريكي.

الشكل رقم 11: تطور RCA لأهم المنتوجات التي تصدرها الجزائر خلال

الفترة 2011 - 2015

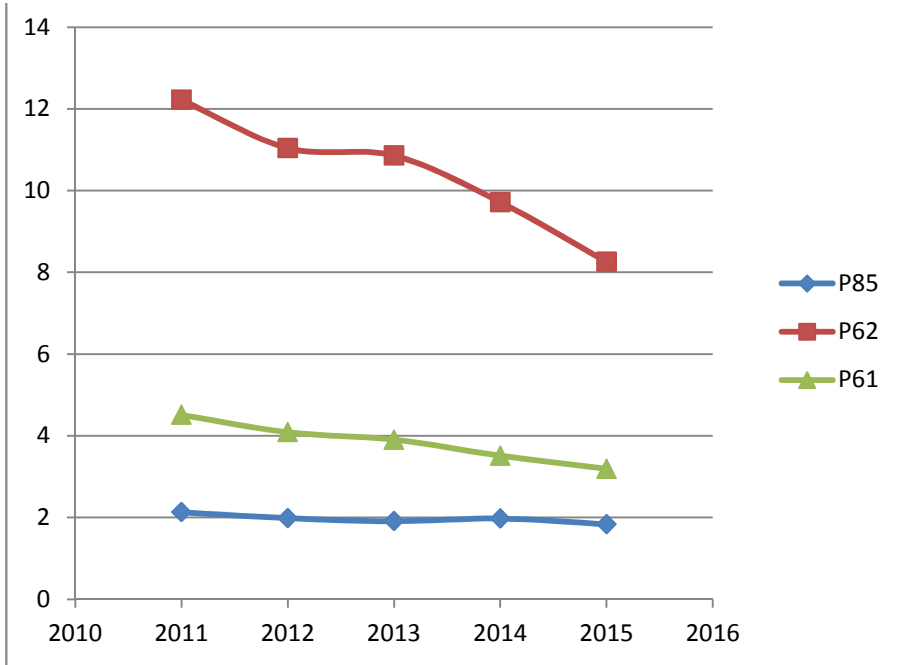


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (27) الوقود المعدني والزيوت المعدنية أكثر المنتوجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 8، أما المنتج (28) فيمثل المواد الكيميائية غير العضوية فبلغت أعلى ميزة نسبية ظاهرة له في سنة 2015 بقيمة 2.17، في حين يمثل المنتج (17) السكريات والحلويات السكرية فنلاحظ أن ميزته النسبية الظاهرة تراوحت قيمتها ما بين 1 و 2 خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم 12: تطور RCA لأهم المنتوجات التي تصدرها تونس خلال الفترة

2015 - 2011

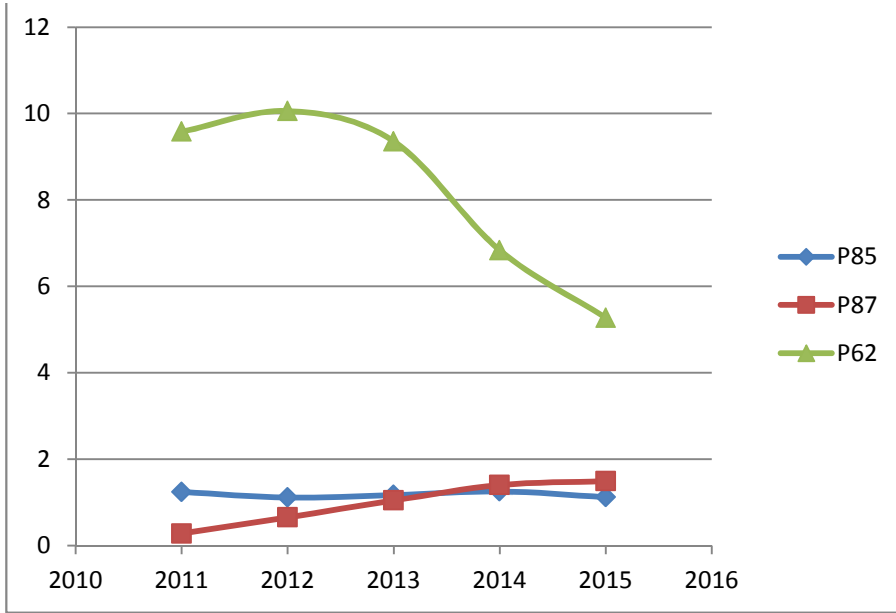


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (62) ملابس ملحقاتها غير منسوجة أو بالكروشييه أكثر المنتوجات التي تتمتع فيها تونس بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 8 و 12، أما المنتج (61) فيمثل ملابس ملحقاتها منسوجة أو بالكروشييه فتراوحت ميزته النسبية الظاهرة ما بين 3 و 4 خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 13: تطور RCA لأهم المنتوجات التي تصدرها المغرب خلال

الفترة 2011 - 2015

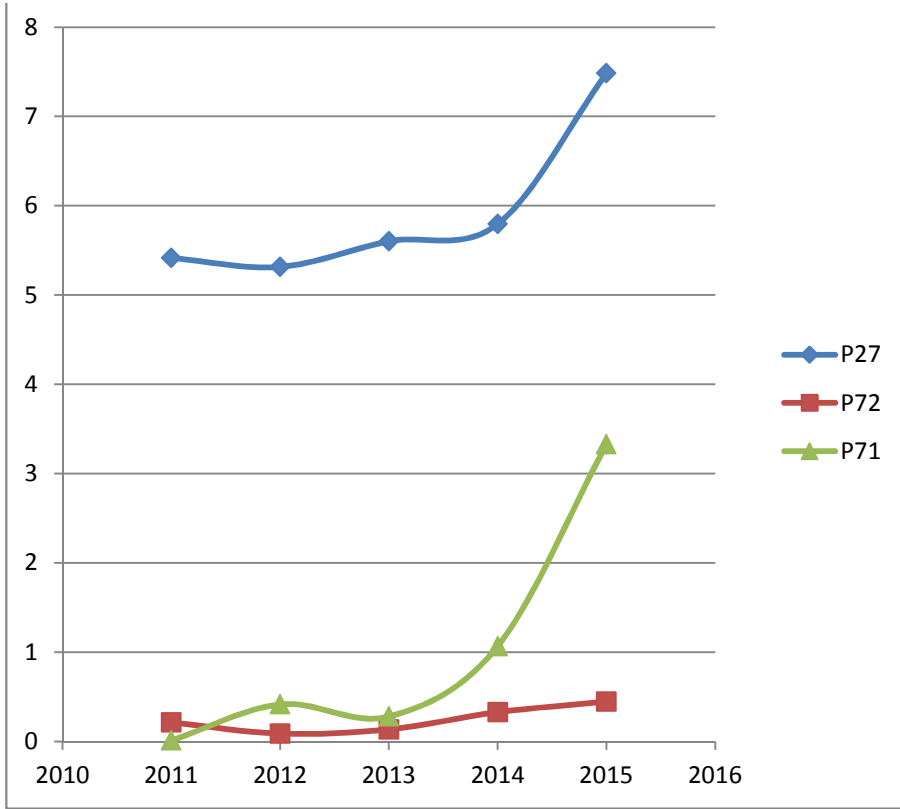


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (62) ملابس ملحقاتها غير منسوجة أو بالكروشييه أكثر المنتوجات التي تتمتع فيها المغرب بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 10، أما المنتج (87) فيمثل مركبات أخرى غير مخلفات السكك الحديدية أو الترامواي، وأجزاؤها ولوازمها فميزتها النسبية الظاهرة في زيادة مضطربة من سنة لأخرى.

الشكل رقم 14: تطور RCA لأهم المنتجات التي تصدرها ليبيا خلال الفترة

2015 - 2011

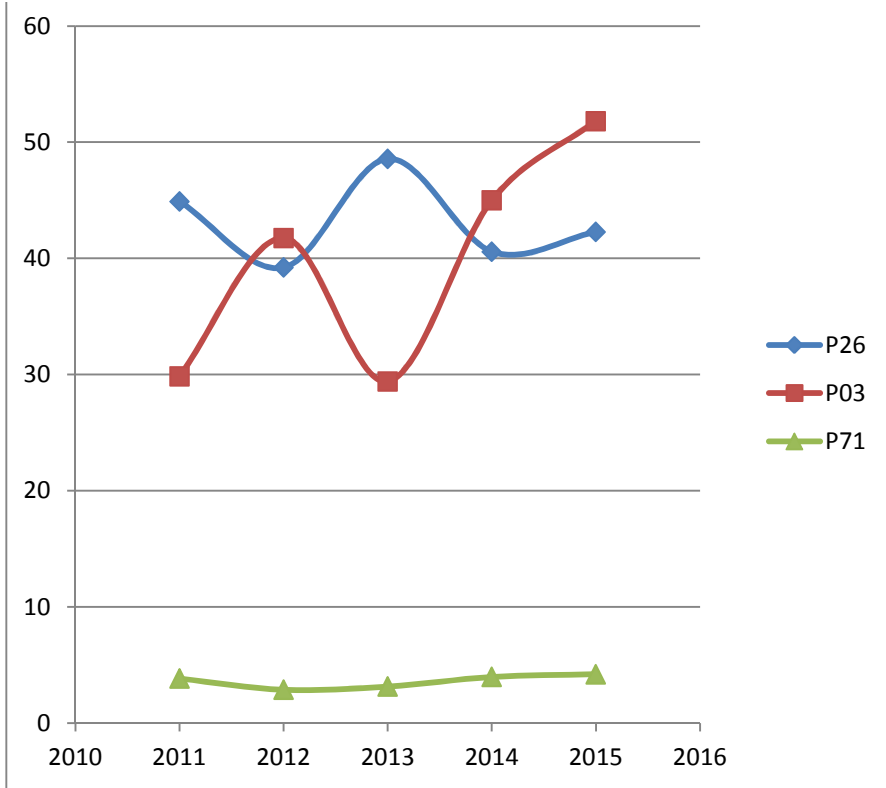


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (27) الوقود المعدني والزيوت المعدنية أكثر المنتجات التي تتمتع فيها ليبيا بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 7، أما المنتج (71) فيمثل اللآلئ الطبيعية أو المستزرعة أو الأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة والمعادن المصنوعة من المعادن الثمينة ومصنوعاتها. المجوهرات المزيفة؛ فميزتها النسبية الظاهرة في زيادة مضطردة من سنة لأخرى.

الشكل رقم 15: تطور RCA لأهم المنتجات التي تصدرها موريتانيا خلال

الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (26) الخامات والرماد أكثر المنتجات التي تتمتع فيها موريتانيا بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 39 و 44، أما المنتج (03) فيمثل الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية الأخرى فتراوحت ميزته النسبية الظاهرة ما بين 29 و 55 خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة -

كما هو معلوم لدى غالب الاقتصاديين أن التكامل بين مختلف الدول له منافع عديدة بالنسبة لأعضاء التكامل، ومن بين المنافع التي يحققها هي زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه، وكذا توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول، مما يقوي الموقع التفاوضي مع باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وإن الواقع الحالي لا يعبر عن حقيقة الطاقة الكامنة في الدول المغربية، والذي تتوافر له إمكانيات ومقومات اقتصادية عديدة وموارد بشرية هائلة تستخدم في إطار محلي ضيق بدلا من المجال المغربي الواسع، والذي يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت دول اتحاد المغرب العربي في تحسين نوعية الإنتاج السلعي والخدمي والوصول إلى المستوى العالمي من خلال تحقيق مزيد من التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في ظل اتجاه جاد وقوي نحو تفضيل التكتل المغربي المشترك.

ورغم الجهود المبذولة على مستوى أمانة اتحاد دول المغرب العربي لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، لا تزال العديد من العوائق موجودة مما يسبب ضعف المبادلات التجارية لدول الاتحاد، بحيث تعد المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الصرح المغربي، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لدى قادة ورؤساء اتحاد المغرب العربي.

وفي الأخير، ومن أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود بين البلدان المغربية، سنقوم بوضع المقترحات التالية:

1- يجب تجاوز المشاكل السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد خاصة مشكلة الصحراء الغربية، وذلك بتغليب المصلحة العامة للشعوب المغربية على المصالح الفردية والشخصية؛

2- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية جادة من قبل أعلى السلطات العليا في بلدان المغرب العربي للدفع قدما في مسار تطوير التكامل الاقتصادي المغربي؛

- 3- دعوة جميع بلدان اتحاد المغرب العربي إلى وضع اتفاقيات شراكة وتضامن جديدة بين بلدان الاتحاد في مواجهة التداخيات السلبية العالمية، إلى اعتماد نموذج تنموي جديد من أجل تحقيق اندماج اقتصادي ومالي مغاربي؛
- 4- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتوفر عليها المنطقة المغربية وذلك بالإسراع في عمل الإصلاحات الهيكلية والتنمية الموحدة؛
- 5- تفعيل الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر من أجل إرساء تكامل قوي بين المؤسسات الصناعية وإضفاء مزيد من المرونة على إجراءات الاستثمار بما ييسر عمل المؤسسات الاقتصادية بين الدول المغاربية الخمسة؛
- 6- تفعيل وتمويل المشاريع المشتركة وتسيير تنقل رؤوس الأموال وتطوير المبادلات التجارية فيما بين البلدان المغاربية.

المراجع والهوامش -

- ¹ دريال عبد القادر، سدّي علي، إمكانية التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية الظاهرة، المؤتمر العالمي التاسع حول: الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 09/10/2013، ص: 05.
- ² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، الأردن، 2015، ص: 387.
- ³ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 189.
- ⁴ إبراهيم توهامي، إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 387.
- ⁵ Soussi Fatima Zohra , De L'intégration économique régionale vers un nouvel ordre mondial Les pays du Maghreb quelles perspectives ?, Mémoire de Magister , Faculté Des SEGC, Université D'ORAN, 2011 /2012, P :19 .
- ⁶ حليمي وهيب، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 289.
- ⁷ بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، التحانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 224.
- ⁸ الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 318.
- ⁹ مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 25 - 26.
- ¹⁰ طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تحربة الاتحاد الأوربي، مجلة المعيار، المركز الجامعي تسمسيلت، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2016، ص: 317.
- ¹¹ طارق عبد الله أحمد المنقوش، رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص: 10 - 11.

¹² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصري العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7 - 8 نوفمبر 2007، ص: 10 - 11.

¹³ طارق عبد الله أمحمد المنقوش، مرجع سبق ذكره، ص: 12 - 15.

¹⁴ المرجع نفسه، ص: 15 - 17.

¹⁵ Iheb Frija, La compétitivité De L'industrie D'habillement Tunisienne Atouts et Limites, UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, N°200, 2008, P09.

¹⁶ سدي علي، خطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العلمية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 08/09/2010، ص: 04.

¹⁷ <http://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

¹⁸ World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2014 2015, P: 07.

¹⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 239 - 240.

²⁰ ITC , UN COMTRADE.